تحـرك عاجل

تمديد فترة اعتقال فنان سيرك فلسطيني

في 13 يونيو/حزيران أمرت محكمة عسكرية إسرائيلية بتمديد فترة اعتقال فنان السيرك الفلسطيني محمد فيصل أبو سخا ستة أشهر إضافية بدون توجيه تهمة له. وفي 15 يونيو/حزيران ستجري مراجعة قضية اعتقاله من قبل قاضٍ عسكري.

في 13 يونيو/حزيران تسلَّم محمد فيصل أبو سخا أمر اعتقال إداري ثانٍ ينتهي في 12 ديسمبر/كانون الأول، أي بعد مرور سنة على اعتقاله. وكان أبو سخا يعتقد أنه سيم إطلاق سراحه عند انتهاء أمر اعتقاله الإداري الأول، الذي احتُجز بموجبه بدون تهمة أو حتى آفاق محاكمة، ولكنه أُبلغ في اللحظات الأخيرة بأنه تم تمديد فترة اعتقاله لمدة ستة أشهر إضافية. وفي 7 يونيو/حزيران أبلغ دبلوماسيون إسرائيليون في هولندا منظمة العفو الدولية أنهم لم يتوقعوا تمديد فترة اعتقاله. وسيقوم قاض عسكري بمراجعة أمر اعتقاله في 15 يونيو/حزيران. ويجوز للقاضي تأييد أمر الاعتقال أو تقليص مدته. ويساور منظمة العفو الدولية قلق من أن محمد فيصل أبو سخا ربما يُسجن بسبب انتماءاته أو آرائه السياسية المزعومة.

وتستخدم إسرائيل الاعتقال الإداري لاحتجاز الأشخاص بدون تهم، وتحجب عنهم وعن فريق محاميي الدفاع أية "أدلة" ضدهم. إن محمد فيصل أبو سخا محتجز على أساس اتهامات غامضة وأدلة "سرية".

وفي مطلع يونيو/حزيران نُقل أبو سخا من سجن كيتزيوت في منطقة النقب بجنوب إسرائيل إلى معتقل "سالم" بالضفة الغربية. واستجوبه ضباط جهاز الأمن الإسرائيلي قبل إعادته إلى سجن كيتزيوت بعد أسبوع.

ويُذكر أن محمد فيصل أبو سخا فنان سيرك ومعلم في مدرسة السيرك الفلسطيني في بيرزيت بالضفة الغربية. وقبل تسلُّمه أمر الاعتقال الثاني قال أبو سخا إنه إذا تم إطلاق سراحه فإنه لن يطلب سوى طقم من عصي ألعاب الخفَّة. وطلب من النشطاء حول العالم أن يشنوا حملة ضد استخدام إسرائيل أسلوب الاعتقال الإداري، ومن أجل الأطفال الفلسطينيين.

يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو العبرية أو الإنجليزية أو لغتكم الخاصة تتضمن الآتي:

- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى إطلاق سراح محمد فيصل أبو سخا وجميع المعتقلين إدارياً، أو توجيه تهم لهم بارتكاب جرائم جنائية معترف بها، وتقديمهم إلى محاكمات عادلة وعاجلة؛
- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى وضع حد لممارسة الاعتقال الإداري.

يرجى إرسال المناشدات قبل 26 يوليو/تموز 2016 إلى:

AMNESTY INTERNATIONAL

Military Judge Advocate General Brigadier General Sharon Afek Hakirya, Tel Aviv, Israel Fax: +972 3 569 4526 Email: Mag@idf.gov.il **Salutation: Dear Judge Advocate General**	Commander of the IDF – West Bank Major-General Roni Numa GOC Central Command Military Post 01149, Battalion 877 Israel Defense Forces, Israel Fax: +972 2 530 5741, +972 2 530 5724 **Salutation: Dear Major-General Roni Numa**	Minister of Public Security Gilad Erdan Kiryat Hamemshala PO Box 18182 Jerusalem 91181, Israel Fax: +972 2 584 7872 Email: gerdan@knesset.gov.il **Salutation: Dear Minister**

يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم، وإدخال العناوين الدبلوماسية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس البريد الإلكتروني المخاطبة

أما إذا كنتم سترسلون المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، فيرجى الاتصال بمكتب فرعكم قبل إرسالها.

هذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل رقم:

تحرك عاجل

تمديد فترة اعتقال فنان سيرك فلسطيني

معلومات إضافية

في 14 ديسمبر/كانون الأول 2015 اعتقل جنود إسرائيليون محمد فيصل أبو سخا، البالغ من العمر 24 عاماً، بينما كان في طريقه إلى عمله في مدرسة السيرك الفلسطيني بمدينة بيرزيت الواقعة بالقرب من مدينة رام الله بالضفة الغربية. وقد اعتقله الجنود عند حاجز زعترة واقتادوه إلى مركز الاعتقال العسكري في حوارة. وفي وقت لاحق أبلغت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والديه بأنه نُقل إلى سجن مجدو بشمال إسرائيل. وفي 25 ديسمبر/كانون الأول 2015 سلَّمه الجش الإسرائيلي أمراً باعتقاله إدارياً لمدة ستة أشهر. وفي 5 يناير/كانن الثاني 2016 قام قاضٍ عسكري في محكمة عسكرية بسجن عوفر شمال الضفة الغربية بمراجعة قضيته وأيَّد أمر الاعتقال. وفي 21 مارس/آذار استمع قاض عسكري إلى دعوى استئناف ضد أمر اعتقاله لمدة ستة أشهر، ولكنه أسقطها في 31 مارس/آذار. وخلال جلسة الاستماع قال الادعاء العسكري إن محمد فيصل أبو سخا يشكل تهديداً أمنياً، وزعم أنه قام بأنشطة غير مشروعة مع الجبهة الشعبية لتحرير فسطين (وهي تنظيم سياسي يساري له جناح مسلح محظور من قبل إسرائيل)، ولكن الادعاء لم يقدم معلومات بشأن تلك الأنشطة. وينفي أبو سخا ذلك الاتهام، بيد أنه ومحاميه في موقف صعب للغاية، حيث يحاولون الطعن في عملية الاعتقال بدون أن يُسمح لهم بالحصول على المعلومات الضرورية لمرافعات الدفاع. وفي أواسط مارس/آذار نُقل أبو سخا إلى سجن كيتزيوت في منطقة النقب بجنوب إسرائيل.

وكان محمد فيصل أبو سخا قد بدأ دراسته في مدرسة السيرك الفلسطيني في عام 2007، حيث أصبح أحد المؤدِّين في السيرك في عام 2011. كما أنه يقوم بتدريب الأطفال على حركات السيرك، وهو متخصص في العمل مع الأطفال الذين يعانون من صعوبات تعلُّم، والذين يصل عددهم إلى 30 تلميذاً من أصل 300 تلميذ في المدرسة. وتقول مدرسة السيرك الفلسطيني، المموَّلة من قبل عدة جمعيات خيرية وغيرها من الهيئات، ومن بينها المفوضية الأوروبية، إنه لا أساس من الصحة للمزاعم التي تقول إن محمد فيصل أبو سخا يشكل خطراً على الأمن، وإن جريمته الوحيدة هي "أنه يُدخل السعادة إلى قلوب الأطفال"، وإن حياته مكرَّسة للسيرك. وتتمثل رسالة المدرسة في تدريب الأطفال والشباب الفلسطينيين على فنون السيرك، وبالتالي "تعزيز الإمكانات الاجتماعية والجسدية والخلاقة للفلسطينيين، ومحاولة إشراكهم وتمكينهم كي يصبحوا فاعلين بنَّاءين في مجتمعهم."

وتستخدم إسرائيل أسلوب الاعتقال الإداري الذي عملت به، ظاهرياً، كإجراء استثنائي لاحتجاز الأشخاص الذين يشكلون خطراً جسيماً ووشيكاً على الأمن كبديل لاستخدام نظام العدالة الجنائية لاعتقال واتهام ومحاكمة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية، أو لاعتقال الأشخاص الذين يجب ألا يُعتَقلوا أصلاً. ويمكن تمديد أمر الاعتقال إلى

أجل غير مسمى. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن بعض الفلسطينيين المحتجزين إدارياً لدى إسرائيل يُعتبرون سجناء رأي احتُجزوا لا لشيء إلا بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والاشتراك في الجمعيات .وقد ارتفعت وتيرة الاعتقال الإداري من قبل السلطات الإسرائيلية ارتفاعاً حاداً منذ أكتوبر/تشرين الأول 2005، حيث كان 692 فلسطينياً قيد الاعتقال الإداري بحلول نهاية أبريل/نيسان 2016، بينهم 13 طفلاً.

إن جميع السجون الإسرائيلية التي يُحتجز فيها معتقلون إداريون فلسطينيون موجودة داخل إسرائيل، ما عدا واحداً. ونشير إلى أن اعتقال فلسطينيين داخل إسرائيل يشكل انتهاكاً للقانون الدولي؛ إذ تنص اتفاقية جنيف الرابعة على أن المعتقلين الذين ينتمون إلى الأراضي المحتلة يجب أن يُحتجزوا داخل أراضي الدولة التي تحتلها.كما أن هذه الممارسة تجعل من الصعب للغاية على ذوي المعتقلين الذين يُطلب منهم الحصول على تصاريح لدخول إسرائيل زيارة أقربائهم. بيد أن السلطات الإسرائيلية ترفض منح مثل هذه التصاريح بشكل اعتيادي بما يصل إلى حد العقوبة للمعتقلين وعائلاتهم على السواء. فلو أن المعتقلين الفلسطينيين احتُجزوا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لَما احتاجت عائلاتهم إلى دخول إسرائيل لزيارة أبنائها، ولَما ظهرت مشكلة التصاريح أصلاً.

الاسم: محمد فيصل أبو سخا/ ذكر